

Al Alam (Morocco), 26 November 2007

الحلف مهتم بتعزيز التعاون مع المغرب

الحلف الأطلسي يدرس اليوم الشراكة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط
حسين مجدوبي

تعالج قمة منظمة شمال الحلف الأطلسي التي تبدأ أعمالها اليوم الاثنين إلى غاية غد الثلاثاء في العاصمة التركية اسطنبول عددا من القضايا المتعددة من ضمنها الأزمة العراقية والشراكة الاستراتيجية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ويشكل المغرب محورا رئيسيا في هذه الشراكة التي تعتبر اسبانيا من أبرز المدافعين عنها . وإلى جانب الأزمة العراقية ومدى التفاهم أو الاختلاف الذي قد تنتهي إليه قمة اسطنبول بسبب الأطروحات المتناقضة التي تدافع عنها ألمانيا وفرنسا ضد الولايات المتحدة، فيبقى الأساسي بالنسبة للمغرب هو أن هذه القمة ستدرس مشروع الورقة التي تتضمن تصورا حول العلاقة المستقبلية مع دول البحر الأبيض المتوسط ولاسيما مع دول المغرب العربي. وتتجلى في تعزيز الأمن في هذه المنطقة عبر محاولة جر المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا إلى تعامل أكبر في مكافحة الهجرة السرية ومراقبة أسلحة الدمار الشامل والمخدرات والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجراد والزلازل.

وكشفت مدريد يوم الجمعة الماضية أن رئيس الحكومة الإسبانية خوسي لويس رودريغيث سبتيرو يحمل إلى القمة مبادرة مكملة لهذه الورقة تتجلى في ضرورة تعزيز الحلف لعلاقاته مع بعض دول البحر الأبيض المتوسط مثل المغرب ومصر والجزائر وتونس وموريتانيا مع تركيز خاص على المغرب.

وأوضحت أن الهدف من هذه المبادرة هو الرفع من مستوى العلاقات بين الحلف وهذه الدول العربية إلى مستوى تلك الموجودة حاليا بين الحلف وروسيا وأوكرانيا. وتضيف أن أمن إسبانيا مرتبط بأمن الدول المذكورة ولهذا يجب خلق حوار أممي قوي معها. وتعتبر هذه المبادرة شبيهة بالحوار الأورو- المتوسطي الذي انطلق سنة 1995 في برشلونة ولكن هذه المرة على المستوى الأمني.

ويذكر أن هذه المبادرة ليست جديدة، إذ ينطلق الحلف الأطلسي في استراتيجيته هذه من «منتدى السفراء» الذي يجمع دول البحر الأبيض المتوسط والحلف الأطلسي، لكن هذا المنتدى لم يقدم منذ إنشائه سنة 1994 وحتى الآن أي حصيلة إيجابية بل بالكاد اجتمع أعضاؤه في مناسبات قليلة ونادرة. وسبق لنائب الأمين العام للحلف الأطلسي مينوتو ريسو أن زار المغرب في منتصف شهر مايو الماضي وبحث مع المسؤولين المغاربة الأجندة الجديدة لهذا التجمع العسكري الضخم.

ويأتي التركيز على المغرب لأسباب متعددة، فالمغرب يعتبر من المخاطبين الرئيسيين للغرب في العالم العربي والبحر الأبيض المتوسط وثانيا لأنه أصبح مصدرا لبعض الظواهر مثل الهجرة السرية وتورط مغاربة في عدد من العمليات الإرهابية في الخارج.

تقديم الحلف الأطلسي للشراكة مع دول المغرب العربي كانت منتظرة لأن هذا الحلف وخاصة واشنطن ترمي إلى إشراك أكبر عدد من الدول وخاصة العربية في برامجها الرامية إلى مكافحة الإرهاب بعدما بينت أحداث أفغانستان والعراق أن لوحدها عاجزة عن القيام بهذه المهام.

وهكذا، فقد قررت اللجنة البرلمانية الدائمة للحلف الأطلسي في بداية الشهر الجاري في اجتماع لها بمدينة براتيسلافا المصادقة على قرار يسمح ببدء مفاوضات مع المغرب لكي يصبح عضواً شريكا للحلف في المستقبل القريب بدل صفة العضو المراقب التي يتمتع بها. وقال ممثل اسبانيا في اللجنة الدائمة رافائيل إستريا ان «الحلف ينظر بإعجاب إلى الخطوات التي يقدم عليها المغرب في التعاون مع الحلف، خلال قمة البندقية في إيطاليا خلال شهر نوفمبر المقبل سيتم النظر في صفة المغرب كشريك بدل عضو مراقب.»

والتساؤل، ما هي المزاي التي سيحصل عليها المغرب مقابل صفة الشريك مع الحلف الأطلسي، هل هي مناورات عسكرية مشتركة تساهم في الرفع من مستوى الجيش المغربي والتدريب على أحسن الأسلحة، أو تكليف بلدنا بمزيد من مكافحة الهجرة السرية والإرهاب الدولي كالمساهمة في مراقبة السفن التي تمر من غرب البحر الأبيض المتوسط.